٢٦ ديسمبر ٢٠٠٦

الوفد
الحق فوق القوة ... والأمة فوق الحكومة

دعوة للخيال: مستقبل الإخوان

د. معتز بالله عبد الفتاح
كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة
WWW.ALADL.NET

كل الشكر لكل من علق على بعض ما أكتب، فهذا شيء يعطيني الأمل بأنني لا أضيع وقت حضراتكم كما أنني لا أرقص في الظلام. هذه كانت المقدمة، والآن إلى الموضوع.

انتهيت في مقال الأسبوع الماضي إلى أن الوضع الحالي لعلاقة الإخوان بالدولة المصرية لا يمكن استمراره كما أن وضع الإخوان في عهدي الرئيسين عبد الناصر والسادات لا يمكن العودة إليه. وأوضحت أن هناك بدائل خمسة متاحة للدولة المصرية للتعامل مع الإخوان أو أي قوى أخرى تبدو غير ملتزمة بقواعد الدولة المدنية بين بديل الاستيعاب القانوني والتحييد السياسي (على النمط الأردني/المغربي) وبديل الاستبعاد مع الاستبداد (على النمط التونسي/الليبي)، وبديل التحجيم دون الاستئصال (على النمط المصري في عهد مبارك)، فضلا عن بديلين ديمقراطيين وهما الاستبعاد الديمقراطي (على النمط الألماني) والاستيعاب الديمقراطي (على النمط التركي بتعديلاته).

ولقد كان واضحا أن البديل المصري هو الأكثر غموضا كجزء من مأزق النظام المصري بصفة عامة، حيث يرتفع وينخفض سقف حرية الحركة للإخوان على نحو يوحي بدرجة من الاستيعاب الجزئي والاستبعاد الجزئي دون وضوح في طبيعة الخطوط الحمراء. فعمليا يسمح للإخوان بدخول الانتخابات العامة والنقابية والطلابية شرط ألا يفوزوا فيها بالأغلبية فيجري تزويرها أو استبعاد مرشحي الإخوان منها إداريا أو القبض عليهم أمنيا على نحو يجعلنا أمام غموض غير بناء لأنه يزيد من أزمة مصداقية الدولة وعدم التزامها بالقواعد التي تضعها لمواطنيها. يضاف إلى ذلك أن الدولة تسن قوانين هي أشبه بالعقاب الجماعي الذي ينال من حرية الحركة المتاحة لكافة القوى السياسية بما فيها الأحزاب الشرعية. وهو ما يجعل الوضع الراهن في مصر، في تقديري، الأكثر غموضا مقارنة بالبديلين العربيين الآخرين، ومن ثم الأقل التزاما بروح حكم القانون لأن القانون يطبق بشكل انتقائي بما ينال من ثقة الناس به، وثقة الناس في جدية الدولة في الالتزام بما تعلنه من سياسات.

هذه كانت الصورة من وجهة نظر الدولة المصرية في ضوء البدائل المتاحة إليها واختياراتها. تلتفت مقالة اليوم إلى الصورة من وجهة نظر الإخوان بالنظر إلى بدائلهم واختياراتهم وهي دعوة لهم لأن يلتفتوا أكثر لنقاش داخلي يتحول بهم من النمط التقليدي للإخوان رباعي الأبعاد، أي ربع الهيئة التربوية وربع جماعة الضغط وربع الحزب السياسي وربع الخلية السرية، إلى تبني استراتيجية أكثر وضوحا وعلانية حتى نحل واحدة من أعتى مشاكل مصر السياسية. فالإخوان مطالبون بأن يحددوا موقفهم من البدائل النظرية المتاحة لهم، وألا يتركوا مصر مرهونة باختيارات غير مدروسة وحالة جمود تفضي إلى الموت. فالإخوان أمامهم بدائل خمسة، ولهم الاختيار، فيمكن أن يكونوا:

١- جماعة دينية ثورية تسير على نمط الخميني وهو ما يستقيم فقهيا مع مدرسة الخروج على الحاكم والثورة عليه، ويستقيم سياسيا مع الصورة التي يروج لها الأمن المصري والمثقفون المتشككون في التيار الإسلامي بصفة عامة والإخوان تحديدا. ولم تنجح الجماعة في تبديد مخاوف الكثيرين وإثبات خطأ تصوراتهم بسبب تصريحات وتصرفات تضع الإخوان في مواضع الشبهات بما في ذلك مواقف معلنة حتى وإن تم التراجع عنها إعلاميا دون وضوح مدى تعبير ذلك عن تحول أصيل في موقف الجماعة من الأقباط بين الذمية والمواطنة، وتجاه الهوية المصرية بين الذوبان في خلافة أكبر، حتى وإن كانت

خيالا، واستقلالها الذي طالما صارع من أجله كثيرون، فضلا عن بعض التصريحات التي توحي بأن للجماعة جناحا سريا مسلحا أو قابلا للتسلح عند الحاجة مثل الحديث عن عشرة آلاف مقاتل يرسلون إلى لبنان. وهي ليست من الخواص المتعارف عليها لأحزاب مدنية أو جمعيات خيرية وإنما هي عادة من خصائص الدول التي لها سياسة خارجية وواحدة من أدوات تنفيذها هي الأداة العسكرية. وما المشهد الأخير في جامعة الأزهر، رغما عن اقتناعي بأنه جرى تضخيمه أكثر مما ينبغي، إلا تعبير عن سوء إدارة الجماعة لعلاقاتها العامة وصورتها الذهنية مع المجتمع والدولة على نحو يجعل شبح الحزب الديني الثوري قائما. ورغما عن وجود أصوات ليبرالية في الحزب، فإن الخوف أنها ستكون مثل يوسف صديق مع الضباط الأحرار تبدو أصواتا نشازا ويسيطر عليها في النهاية الجناح المتشدد.

٢- جماعة دعوية خيرية غير مسيسة وهو ما يستقيم فقهيا مع مدرسة الصبر على الحاكم الظالم إلى أن يقضي الله أمرا كان مفعولا بل ويستقيم مع فكر محمد عبده الذي كان يرى أن الجهود لا بد أن تنصرف إلى التربية والتعليم. وعليه، فقد طلق السياسة تطليقا معلنا: "لعن الله ساس ويسوس وسائس ومسوس" ووضع برنامجا تفصيليا للتربية يمتد إلى خمسة عشر عاما، وحين سؤل عن طول الفترة قال إن خمسة عشر عاما فترة قصيرة لتربية أمة (بفتح الألف يعني فتاة)، فما بالك بتربية أمة (بضم الألف). ولهذا المنطق وجاهته. فالوصول إلى الحكم ليس هدفا، كما يعلن الإخوان أنفسهم، وإنما هي نتيجة منطقية لتطور الجماعة في علاقتها بالدولة والمجتمع. فيوم أن يكون أحسن طبيب في مصر إخوانيا، والطالب المثالي على مستوى الجامعات من الإخوان، وأحسن مهندس تربى على فكر الإخوان، وأحسن عالم زراعة مصري تربى على قيم الإخوان، ومدرس العام إخوانيا... فلا نملك جميعا إلا أن نكون إخوانا، لأن ساعتها ستضعف حجة مناهضيهم لأنهم لم يعودوا إسما بلا مضمون ولا شعارات بلا واقع، وإنما سيكونون فخر الوطن وطليعته ليس بشعاراتهم ولكن بسلوكهم، وبالقيمة المضافة التي يقدمونها للمجتمع. وللإخوان في سلوك مرشدهم العام قدوة، فلم يؤسس حسن البنا حزبا سياسيا في الأربعينيات حتى وفاته بل كان يمكن أن يدخلوا الانتخابات كحزب آنذاك ولكنهم لم يفعلوا. وبهذا المعنى لا ينبغي أن تتدخل الجماعة إلى حلبة السياسة إلا في حالة التهديد الأجنبي لأمن الوطن أو ما تعتبره السلطة الحاكمة تهديدا للأمن القومي، وكأنها بهذا لا تكون منافسة للأحزاب السياسية وإنما تتكامل مع الجمعيات الأخرى مثل جماعة السنة المحمدية أو الجمعية الشرعية.

٣- الإخوان كجماعة ضغط ومعارضة دائمة. ففي علم السياسة، هناك جماعات الضغط التي لا تسعى إلى الوصول إلى السلطة ولكنها تسعى للتأثير في قرارتها. وقد شبه الأستاذ جمال البنا هذا الدور بنقابات العمال التي تدافع عن حقوق العمال دون أن تقوم هي بإدارة شؤونهم وهو ما يتسق مع وظيفة «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر». وهذا الدور ليس مساويا لدورها كجماعة دعوية خيرية غير مسيسة لا تدخل في الانتخابات ولا تشارك فيها. فالإخوان كجماعة ضغط ومعارضة دائمة لا بد أن يعلنوا بوضوح أنهم لا يطمحون في الأغلبية في أي انتخابات عامة أو نقابية أو طلابية وعليه يمكن أن ينزلوا الانتخابات مثلما حدث في الانتخابات التشريعية الماضية بـ ١٥٠ من ٤٤٤ مقعدا، لكنها في نفس الوقت تقوم بدور المعارضة العاقلة التي تعتبر نفسها جزءا من ضمير الأمة المتدين دون أن تزعم لنفسها أنها تساوي الأمة. والحقيقة أن هذا البديل وإن كان يحجم الدور السياسي للإخوان، إلا أنه يعطي للجماعة مصداقية ويقلل من الضربات الأمنية الموجهة لها والتي قد تزيد الكثير من عناصرها تشددا ولا تعطي للجماعة فرصة التنظير الداخلي ومراجعة الذات والنضج الفكري المطلوب.

٤- جماعة متحجرة تذبل وتتراجع على نمط الإسلاميين في ماليزيا وإندونيسيا. ففي هاتين الدولتين، لا يحصل الإسلاميون على عدد كبير من الأصوات في الانتخابات وكأنه لا يبدو أن هناك مبررا قويا لوجود أحزاب إسلامية قوية؛ فماكينة الدولة تعمل وطائرة المجتمع تحلق، فلماذا نصلح ماكينة تعمل بكفاءة عالية ونغير طاقم طائرة ناجح؟ ولماذا نستدعي صراعات عن بنية الدولة وعلاقتها بالدين في حين أن العقول والأيدي التي خلقها الله

لتعمل أمامها من التحديات التكنولوجية والتعليمية والاقتصادية والمنافسة مع الكبار، كوريا واليابان وتايوان والصين، ما يجعلهم لا يلتفتون إلى ما سواها من قضايا الحجاب والختان وبناء الكنائس؟ وحتى حين جرب الإسلاميون الحكم في إندونيسيا، فإن أداءهم لم يكن ليضعهم فوق مستوى الأداء العام للساسة الإندونيسيين، ومن هنا تراجعت جاذبيتهم السياسية. والرهان الذي يتبناه الفكر الجديد في الحزب الوطني هو تحجيم الإخوان دون الاستئصال حتى يتحول النمو الاقتصادي المفترض إلى تنمية حقيقية وأن يخلق الإصلاح الدستوري أساسا لشرعية جديدة للحزب الوطني بما يكرر في مصر تجربة مهاتير محمد في ماليزيا. ولو أراد الله بنا خيرا، لقلت إننا بحاجة إلى سباق ليبرالي، بين جمال مبارك وصحبه من ناحية وعبد المنعم أبو الفتوح وفريقه من ناحية أخرى على من ينجح في أن يضيف جرعات متزايدة من الليبرالية إلى الحزب المتضخم والجماعة المتحجرة. فليبرالية الحزب الوطني ستعني قبوله بأن تلعب الأحزاب المدنية دورا أكبر في الحياة السياسية المصرية، وليبرالية الإخوان قد تعني إدراكهم لحاجتهم للتنظير أكثر من حاجتهم للتنظيم، بل إلى حاجتهم إلى الانفتاح على فكر الإسلاميين المعاصرين الذين تجاوزا فكر الإخوان بمراحل مثل الدكتور العوا والمستشار البشري.

وكأني أشير بوضوح إلى أن الحزب الوطني يراهن، وهو رهان طال لمدة ٢٥ سنة على الأقل وهي نفس فترة رهان ماليزيا في عهد مهاتير، على تكرار التجربة الماليزية بالسير في اتجاه مشروع مهاتير التنموي، وحتى وإن لم يكن ديمقراطيا في بدايته، إلا أنه جعل مشروع الإسلاميين في ماليزيا باهتا لأن خطابهم أشبه بخطب الجمعة والوعظ الديني ولا يحل مشاكل لأن المشاكل أصلا محلولة عن طريق الوسائل القانونية، ولا حاجة لطرق موازية، لأن المؤسسات الرسمية قادرة على استيعاب كافة المطالب السياسية. لكن مشكلة مشروع الفكر الجديد في الحزب الوطني أنه يتحدث عن خيال لا يعكسه الواقع (بعد). وفي المقابل إن لم يتطور الإخوان فكريا وتنظيريا سيكونون هدفا سهلا لتجاوز الأحداث لهم.

٥- الإخوان كحزب مدني محافظ: وكونه محافظا هو البديل الليبرالي عن حزب "مدني ذي مرجعية إسلامية،" لأن كل الأحزاب لا بد أن تحترم كافة الأديان وعلى رأسها الإسلام والذي لا ينبغي أن تتناقض القوانين واللوائح مع قطعي الدلالة والثبوت من نواته الصلبة. والإخوان، إن فعلوا، سيسيرون على نمط حزب العدالة والتنمية في تركيا. بيد أنه لا ديمقراطية بلا ديمقراطيين، ولا تجديد بلا مجددين. وهو ما يضع مسؤولية كبرى على الثنائي عبد المنعم أبو الفتوح وعصام العريان تحديدا، فحوارهم داخل مكتب الإرشاد ومع كوادر الإخوان أهم وله أولوية على تسويق الجماعة للرأي العام باعتبارها حزبا مدنيا له مرجعية دينية. وهو ما لا يبدو متفقا مع قواعد الدولة المدنية لأنه يخل ابتداء بتكافؤ الفرص، وكأن فريقا لكرة القدم ينزل المباراة ومعه عدة لاعبين أكثر من فريقه المنافس. فوضع الإسلام في حلبة السياسة يخلط بين قداسة الدين وحسابات الدنيا؛ وقواعد الدولة المدنية تتطلب أن يقف الجميع على قدم المساواة عند نقطة البداية. وأنا أراهن، بناء على دراسة ميدانية، أن لو فعل كوادر الإخوان ما يفعلونه في كل انتخابات دون استخدام أية شعارات دينية لحققوا نتيجة متشابهة للغاية، وستكون مصداقيتهم أعلى. مرة أخرى، إن الجهاد الأكبر أمام الإخوان الآن أن يفكروا في مصيرهم ومسيرتهم. وأن يكفوا عن الأصوات السلفية المبالغة في النصوصية التي تحكم مواقفهم الفقهية والانطلاق في الأفاق الأرحب للفكر، وليس الفقه، السياسي.

إن أراد الله بهذه البلد خيرا، فإن ثورة ليبرالية لا بد أن تحدث في فكر الإخوان كما ينبغي أن تحدث في فكر الحزب الوطني. وكما ختمت مقال الأسبوع الماضي، وبما أن شيئا من هذا لا يمكن أن يحدث في عهد الرئيس مبارك أو في عهد التركيبة الحالية في مكتب الإرشاد، فكل سنة وحضراتكم بخير.